

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة
وعضوية القضاة السادة
غريب الخطيبية، محمد البدور، يوسف البريكات، زهير الروسان

المميز :-

مدعي عام ضريبة الدخل والمبيعات و / أو مساعد النائب العام الضريبي بالإضافة
لوظيفته .

المميز ضدّه :-

خالد أحمد جبر الصيفي .
وكيلته المحامية نسرين عبد القادر .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الاستئناف الضريبية في الدعوى رقم (٢٠١٥/٦٣١) تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ المتضمن رد
الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة البداية الضريبية في
الدعوى رقم (٢٠١٣/٧٨٠) تاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ القاضي :- (بمنع مطالبة المدعي
خالد أحمد الصيفي بأية ضرائب عن السنة (٢٠٠٧) وإلزام المدعي عليه بالإضافة
لوظيفته بدفع رسوم ومصاريف الدعوى وبدفع مبلغ (١٠٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة) .
وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي
التقاضي .

ويتلخص سبب التمييز في الآتي :-

١. أخطأت المحكمة عندما استندت إلى تقرير الخبرة والتي جرت على حسابات غير أصولية وغير صحيحة ولا تصلح لإجراء الخبرة عليها .

٢. أخطأت المحكمة باعتمادها تقرير الخبرة حيث إن الخبير لم يبين أجره النقل لكل طن المتفق عليها ما بين المدعي (المميز ضده) وشركة الفوسفات والكميات المنقولة خلال السنة (٢٠٠٧) .

لهذين السببين يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن المدعي / خالد أحمد جبر الصيفي أقام هذه الدعوى لدى محكمة البداية الضريبية بمواجهة المدعى عليهم :-

١. مدير عام الضريبة العامة على المبيعات والدخل بالإضافة لوظيفته .
٢. المقدر الذي قام بإصدار القرار بالإضافة لوظيفته .
٣. هيئة الاعتراض في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .
٤. مدعي عام ضريبة المبيعات والدخل بالإضافة لوظيفته .

وموضوع الدعوى الطعن في قرار هيئة الاعتراض لدى دائرة ضريبة الدخل المتضمن فرض ضريبة دخل عليه عن سنة (٢٠٠٧) مقدارها (٤١١١٦,١٦٠) ديناراً طالباً فسخ القرار وإلغاء الضريبة وتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

مؤسساً دعواه على الوقائع الواردة بلائحة الدعوى .

وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ أصدرت محكمة البداية الضريبية قرارها رقم (٢٠١٣/٧٨٠) والقاضي بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (٤٢/ط) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٩) إلزام المدعى عليه بمنع مطالبة المدعي خالد جبر الصيفي بأية ضرائب عن السنة (٢٠٠٧) .

٢. عملاً بأحكام المادة (١٦١) من قانون أصول المحاكمات إلزام المدعى عليه بالإضافة لوظيفته بدفع رسوم ومصاريف الدعوى .

٣. عملاً بأحكام المادة (١٦٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة (٤٦) من قانون نقابة المحامين النظاميين الأردنيين إلزام المدعى عليه بالإضافة لوظيفته بدفع مبلغ (ألف) دينار بدل أتعاب محاماة .

لم يرضَ المدعي العام الضريبي بالإضافة لوظيفته بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ أصدرت محكمة الاستئناف الضريبية قرارها رقم (٢٠١٥/٦٣١) والقاضي ببرد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لم يرضَ مدعي عام ضريبة الدخل والمبيعات و / أو مساعد النائب العام الضريبي بالإضافة لوظيفته بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للسببين الواردين في لائحة التمييز .

ورداً على سببي التمييز :-

ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف الضريبية باعتمادها تقرير الخبرة حيث إن الخبرة أجريت على حسابات غير أصولية وغير صحيحة ولا تصلح لإجراء الخبرة عليها ولم يبين الخبير أجره النقل لكل طن المتفق عليه ما بين المدعي وشركة الفوسفات والكميات المنقولة خلال سنة (٢٠٠٧) المطعون فيها ولم يبين الخبير أجره النقل لكل طن المدفوعة لشركات النقل الأخرى التي تعاقد معها المميز ضده .

وفي هذا نجد إن المدعي شريك في شركة الصيفي والكردي مصدر دخل المدعي وهذه الشركة تمسك حسابات على الحاسب الآلي منظمة ومدققة من قبل مدقق حسابات قانوني وقد تم استخراج كشوف حساب كانت مطابقة لميزانية الشركة المعلنة وأن الشركة تستخدم سندات قيد وصراف وقبض في تسجيل كافة العمليات المحاسبية لديها وأن برنامج الكمبيوتر المستخدم لا يمكن إجراء أي تعديل عليه إلا من خلال قيود عكسية لتصحيح أي خطأ قد يحصل أثناء العمل مما يغدو معه أن إجراء الخبرة على هذه الحسابات ليس فيه أي مخالفة قانونية هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن الخبرة بينة وفقاً لأحكام المادة (٦/٢) من قانون البينات وأن تقدير هذه البينة واعتمادها والأخذ بها من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز ما لم يكن تقرير الخبرة مشوباً بالغموض أو مخالفة القانون .

ومن الرجوع إلى ملف الدعوى وتقرير الخبرة نجد إنه قد تضمن المهمة المسندة إلى المميز وأن الخبير قد نهض بالمهمة الموكولة إليه حيث إنه وفيما يتعلق بعطائي الفوسفات والتموين فقد تحقق الخبير من بونات الصرف الخاصة بالسيارات المستأجرة بالأرقام المتسلسلة والمتضمن بيان رقم السيارة والحمولة والكمية والأجور الخاصة بكل سيارة وقام بالتحقق من التعزيزات ومطابقتها ووجدتها معززة واطلع على الذم الخاصة بشركات النقل لدى المدعية وعلى طريقة الدفع التي قامت بها الشركة وكانت كلها مسجلة حسب الأصول وبموجب شيكات معززة بسندات قبض من الجهة المستفيدة .

مما تقدم نجد إن تقرير الخبرة جاء موافقاً للأصول ومستنداً إلى بيانات سليمة مما يجعل من تقرير الخبرة بيئة قانونية صالحة لبناء الحكم عليه وإن اعتماده من قبل محكمة الموضوع بما لها من صلاحية موافق للأصول وقرارها سنداً لذلك موافق للقانون مما يجعل سببي الطعن غير واردين على القرار المميز ويتعين ردهما .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٥ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٦/١٠/٢٠١٦ م.

عضو و
عضو
نائب الرئيس
نائب الرئيس

عضو و
عضو

رئيس الديوان

دقق غ . ع